



هذا ما علم ان الله تعالى
لا يخلو عن احد من خلقه
ولا يترك احد من خلقه
ولا يترك احد من خلقه
ولا يترك احد من خلقه

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله

صاحب الشريعة العظمى وعبد الله الكريم وصحابته العظماء
الفقيه المالك الفقيه داود بن محمد الفارسي الخليفة عامله الله بطه في الشريعة

ما كنت التماس اريد ان لا يصرح عليه فان علت وضبطت
فيكفك والآفة الفاتنة في التطويل فاستمع لما نقول

اي الف هذا والباء للاستعانة في مقبولية الفعل وقيل للمصاحبة
والكسر من السمع وقيل من الهمزة وعرفا للفظ الموضوع واصطلاحا

المفرد الدال على معنى في نفسه غير مقيد وضعا باحد الازمنة الثلاثة والآفة
لازمة استقرافية وكلمة الله على ذات الله تعالى ابتداء او بالقبلة فاصله

له بمعنى مقبول او متخير فيه او مسكون او مفزع او ملجأ الله وقيل
والله في متخيرة وقيل لانه بمعنى الارتفاع والرحمن الرحيم صفتان

من رجع بعد نقله الى رجم او مبالغته واحم والاول ابلغ كما وكيفا باعتبار
المتعلق فغناها الثابت والرحمانية والرحيم الرحيم للبالغين

او الرحمن للكل في الدنيا والرحيم للمؤمنين في الآخرة والرحمن الرحمن جلالة
النعيم في الدارين والرحيم لصفاتها في الدنيا ثم الرحمة بنونها معلومة وكيفية

مجهولة في حقيقة قطعا عند السلف ومجولة على معنى صحيح كالغاية وهو
الاحتمال على لغة رقة القلب فلما عند اللطف وكذا كل صفة يستحيل ظهورها

هذا ما علم ان الله تعالى لا يخلو عن احد من خلقه ولا يترك احد من خلقه ولا يترك احد من خلقه ولا يترك احد من خلقه

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله

صاحب الشريعة العظمى وعبد الله الكريم وصحابته العظماء الفقيه المالك الفقيه داود بن محمد الفارسي الخليفة عامله الله بطه في الشريعة

ما كنت التماس اريد ان لا يصرح عليه فان علت وضبطت فيكفك والآفة الفاتنة في التطويل فاستمع لما نقول

اي الف هذا والباء للاستعانة في مقبولية الفعل وقيل للمصاحبة والكسر من السمع وقيل من الهمزة وعرفا للفظ الموضوع واصطلاحا

هذا ما علم ان الله تعالى لا يخلو عن احد من خلقه ولا يترك احد من خلقه ولا يترك احد من خلقه ولا يترك احد من خلقه

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله

صاحب الشريعة العظمى وعبد الله الكريم وصحابته العظماء الفقيه المالك الفقيه داود بن محمد الفارسي الخليفة عامله الله بطه في الشريعة

ما كنت التماس اريد ان لا يصرح عليه فان علت وضبطت فيكفك والآفة الفاتنة في التطويل فاستمع لما نقول

اي الف هذا والباء للاستعانة في مقبولية الفعل وقيل للمصاحبة والكسر من السمع وقيل من الهمزة وعرفا للفظ الموضوع واصطلاحا

المفرد الدال على معنى في نفسه غير مقيد وضعا باحد الازمنة الثلاثة والآفة لازمة استقرافية وكلمة الله على ذات الله تعالى ابتداء او بالقبلة فاصله

قوله وضع به ما لا يكون
فيما هو ضامنك
الانتموه الى الله وهو فيكم
وغيره من الغايبات

وهو ما يترتب على الشيء لترتب عليه وغاية لكونه نهاية لكن بين الاولين
مساوات وكذا بين الاخيرين وبينهما عموم من وجه معرفة الصواب
اي المطابق للواقع والخطا اي المخالفه تحقيقا لا تقليدا ولا ظاهرا لانه قول
يقينية وعليها تنبئ مسائل اعتقادية وقطعية ولذا جعله الامام البركوي
في الطريقة من الكلام اي مقدمته في فرض كفايه وقال الامام الفخراني لا
معرفة لها بالمنطق لانه يقول وقال الامام السنوسي العلوم كلها اطيح البد
لن كان له قوة في المنطق واقول وكيف حجة ابتغال هل يستوى الذين يعملون
والذين لا يعملون ولذا في معيار العلوم وعلم البزان مباحث الالفاظ لما
كان ابوابه الشقة عند الجمهور حيث قالوا الكل من التصور والتصديق
مبار ومقاصد ومقاصد التصديقات بحسب المادة خمسة متوقفة
على مباحثها افادة واستفادة ولذا جعلها بعضهم بابا من صحتها ولما
البحث عنها من حيث انبدا لائل المعاني والابواب قد مرها فقال دلاله اللفظ
هو لفظ الرمي واصطلاحا صوت من شأنه ان يخرج من الفم معتدلا على الخرج
وهو لفظ الارشاد وعرفا كونه الشيء بحالة يلزم من العلم به بشي آخر وهو لفظية
ان الدال لفظا وغير لفظية ان غيره الحكم وكل ثلثة وضعية ان حصلت
بواسطة الوضع وطبيعية ان بواسطة وعقلية ان بواسطة بلا مدخل منها
واللفظية الوضعية ثلثة مقصودة هنا اكثر منها على تمام ما هي الصورة
الحاصلة في الذهن من اللفظ الموضوع وضع لفظ او عرف او اصطلاح
او شرعا مطابقة لتوافقها في التامة كدلالة الانبياء على الحيوان الناطق
وعلى جزئه ان وجد مع دلالة على كونه تضمينية لدلالة على ما في ضمن اكل كدلالة
على احدى مع دلالة لهما وعلى لازمه مع دلالة على ملزومه اي عقلا شيئا

اي مقدماته لفظية من التقدمة
اولا لقدمته عالميا على جاهلها وعرفا
مقدمة العالم وهي ما يتوقف على الشيء
في العالم على وجه البصيرة وهو تعريف
موضوعه وعرضه وما يتعلق به او مقتضى
الكتاب وهي طائفة من الكتاب
قد مر امامه لا تتقاع بها فيه وهو من
العلم غالبا وبنيها عموم من وجه ومقتضى
العالم وهو ما يتوقف عليه خبره الذي
العلم لا يشك في انبائها او علمها ومقتضى
الكلام وهي ما يتقدم عليه لتحقيقه
ونقضية وهذا هو المبدأ بسبب
وهنا ~~مباحثها~~

نقد بطلا مقاصد
بحسب الصور

اي معنى وبها

اخفى

اخفى وهو ما يلزم تصوره من تصور الملزوم كالمكات المضافة اليها عند
عنده وعند المعانيين والا صوليين ففعلا او عرفا او عادة واطلقه ليقع
ارادة المذهبين التزمية لدلالة على اللازم كدلالة على العلم وصنعة الكتاب مع
دلالة عليهما وعند المعانيين الاول وضعية والاخيرتان عقليتان وقولنا
مع في الاخيرين لانها يفهمان مع ودلالة الجازم مطابقة عند الجمهور على عموم
الجازم في الوضع وقبل تضمينية او التزمية هو وقيد الحقيقة معتبرة في كل امور
تختلف بالا اعتبار كونه فلا ينقض بغيره كل بالاخيرين بلفظ وضع لكل
والجزء وكذا كالا مكان فانه حاصر وهو سلب الغزوة عن الطرفين وعموم
سلبها عند احدها او الملزوم واللازم كالشمس وضعت للجزم والخصم وتلزم
الطائفة بيقينية لانها تاتى بها ومعها في الانقراض ولا عكس اي لا تلزم عاتى بالوجود
للسائط وهذا الاشياء فلا لازم متعبر تأمل ولا يلزم ايضا كل الاخر لما مر
منه اعلم شروع في بيان كيفية دلالة اللفظ على المعنى صديقه باعلم لانه مما يجب
ان يفهم بخصوصا في الايات والاحاديث ان دلالة اي اللفظ الموضوع عند
او محذوقا على احدها اي المعاني الثلاثة واللازم متعلقان دلالة على اللازم
المتقدم المحتاج اليه باقتضائه بعبارة ان يبقى اللفظ له اي لذل اللفظ اي
تأليفه والقول جلي وكما انما لم يسبق له في اللفظ بالذوق السليم
بالقرائن الخفية انه مراد في الجملة ان يخرج المراد اصلا لا يرد قطعا وهذا معنى
قول العلماء وفيه إشارة الى هذا وانما اشعار اليه كقوله تعالى احل الله البيع وحرم
الربوا فانه عبارة الى اللازم الذي هو التفرقة بينهما لانه فاجواب قول الكفار
انما البيع مثل الربوا ومسوقا لردده وبيان الفرق بينهما ولشانه الى
الملزوم الذي هو التحليل والتجزم لانه مقصود في الجملة ودلالة على الحكم في شي

لنقل مغيب ودلائل كلفته دور قدر
نزل اللفظ معاني ثلثة لا يربط في العلم وشافه
اولا في علمه بله في سوف او لا في ايب
ولشانه اوله في سوف او لا في ايب
منقول عن علل فانها في العلم وشافه
حكمه دلالة ذلك اليه في مقتضى حاكم
صحتها وتوقف اياها في مقتضى حاكم
مقتضى حاكم في مقتضى حاكم
اي ما يطلع عليه الوجه كالا حقيقة او لا

قوله في الامور انه ان قلت اولان فذكر
ولا عكس لان العلم لازم للثبوت فكل
المراد ولا عكس اي كذا او لغويا اي كذا
اذ عكس القضية لغة مثلها في الحكم وهذا
ثانيا في عبارة المؤلفين وان قلت
ثانيا في قوله بالوجود اليقين وان قلت
كيف والتعريف بمرتب دائما ولو بالاختصاص
فقد مر في تعريف جوده عالمه لا حقيقة
نوع ان تعريفه كذا دائما كمراد
باعتبار كونه معلوما لضافته الى الحكم
ان لضافته الى الخارج في مفهوم حقيقة
ليست منه في مفهوم لفظه من حقيقة
اضافة وهو ليست بلفظ

قوله في الامور انه ان قلت اولان فذكر
ولا عكس لان العلم لازم للثبوت فكل
المراد ولا عكس اي كذا او لغويا اي كذا
اذ عكس القضية لغة مثلها في الحكم وهذا
ثانيا في عبارة المؤلفين وان قلت
ثانيا في قوله بالوجود اليقين وان قلت
كيف والتعريف بمرتب دائما ولو بالاختصاص
فقد مر في تعريف جوده عالمه لا حقيقة
نوع ان تعريفه كذا دائما كمراد
باعتبار كونه معلوما لضافته الى الحكم
ان لضافته الى الخارج في مفهوم حقيقة
ليست منه في مفهوم لفظه من حقيقة
اضافة وهو ليست بلفظ

قوله في الامور انه ان قلت اولان فذكر
ولا عكس لان العلم لازم للثبوت فكل
المراد ولا عكس اي كذا او لغويا اي كذا
اذ عكس القضية لغة مثلها في الحكم وهذا
ثانيا في عبارة المؤلفين وان قلت
ثانيا في قوله بالوجود اليقين وان قلت
كيف والتعريف بمرتب دائما ولو بالاختصاص
فقد مر في تعريف جوده عالمه لا حقيقة
نوع ان تعريفه كذا دائما كمراد
باعتبار كونه معلوما لضافته الى الحكم
ان لضافته الى الخارج في مفهوم حقيقة
ليست منه في مفهوم لفظه من حقيقة
اضافة وهو ليست بلفظ

غير مذكور في النظم بوجوبه مع جملة يفهم لغة لازما واجتهاد او لا يكون ثابتا بالقياس ولذا صار الفرع فيها اعلم من الاصل غالباً وسأوبأله
 كقولهم ولا تقبل لهما اف فانه يدل على المرفة الضرب وتتم بسبب الاذى الموجود في
 في الثاني مفهوم لغة لمن يعلم اللغة وهذا معنى قولهم وهذا ثابت بالطريق الاول
 ويحوي الخطاب ودلالة على لزوم التقديم المحتاج اليه لصحة الحكم قالوا في شرعا
 لا لغة ولا عقلا فان دلالة على ما جدها دلالة على الحرف في الحقيقة وبعضهم
 حذف شرعاً لانه اذا دعوا له بالتحقيق ان لا اقتضاء لغة وعقلا بجزءه وشرعا
 بذكره باقتضاءه كما عتق عبدك عن با لاف فانه يقتضي البيع ضرورة وهذا
 معنى قولهم وهذا يقتضي ذلك واما دلالة لان التقديم الغير المحتاج اليه فلا يقتضي
 والتمسك بغير هذه الاربعة فانه عند المحققين كالتمسك بمفهوم الخالفة
 وتخصيص العام بسبب بغير من التكلم وحمل المطلق على التقيد بل المستلزم وما
 قيل القرآن في النظم بوجوب السأوات في لكم شتم اعلم ان الاولين ثابتان
 بالنظم والاخيرين بالدلالة والاقتضاء وحكمها من حيث هي انها تعيد
 القطع ويرجح المقدم منها عند التعارض والاوان يعقلان التخصيص لا
 الاخير ان الاحتمالهما العمود بينهما وكشهرت في السنة الفقهاء بعبارة
 النص واثارته ودلالته واقتضائهما ان النص بمفهوم اللفظ في التخصيص
 والتوضيح وقال في التلويح وقال تقوم لكم المستفاد من النظم اما ان يكون
 ثابتا بنفسه النظم اولاً والاوان ان كان النظم موقفاً فهو العبارة والاخر
 الصلوة الاشارة والثاني ان كان لكم مفهوماً لغة فهو الدلالة او شرعا
 فهو الاقتضاء والاخر هو التمسك كات القاسمة انتهى اقول وفيه مسامحة
 تأمل تنزل واللفظ خرج بالدوال الاربعة والمبينة المستعمل خرج به المرحل
 والمحرف غلطاً ودخل الحجاز والكتابة في الاستعمال ذكر اللفظ الموصوف
 ليفهم معناه او مناسبه ولذا عدل عن الموضوع فانه لا يشمله فان

الوضع

الوضع تعيين شيء لشيء من ادركه الاول فهم الثاني للعالم به والشيء الاول في
 اللفظ ان مادة فالوضع شخفي وان هيئة افرادية او تركيبية فتوحي ولا يبين
 فيها الاشخصيات ولا النوعيات والاشياء اجابا الى القرينة كالحقيقة كذا في الاشياء
 ان صح قصد جزء معناه جزء لفظي مركب وان يصح لان القصد ليس هو دلالة
 جزءه على جزءه ولا يقتضي قبله تعريف المركب جمعا والفراد منعاً ولا ان
 تعريف المفرد يشمل على اقسامه الاربعة بلا تكلف كما سيجي اتماماً وهو يحل
 الكلام وهو السناد في الحال ارتباطه بشيء واقبله من بسمين او فعل مع
 جملة ليست بكلام منافق تقيدي اذ هو ماله السناد في الحال اوفى الاصل
 ذهب بارتباطه بشيء فاعلم من الكلام والسناد صفة كلمة حقيقة او حكماً او
 اكثر الى اخرى مثلاً او اكثر بحيث يفيد السمع فائدة تامة وهو التي تقيس السكون
 عليها كذا في الامتحان وقيل بمفهوم الجملة وقيل الكلام بمعناها خيرة وهو لغة
 كالاجبار بمعنى الاعلام واصطلاحاً حسيونان في معنيين الاول وهو المراد
 هنا والغالب كلاماً نسبتاً خارج نطاقه ولا يتطابقه ومفهوماً الصديق
 والكذب احتمال عقلي وقولهم هو ما يحتمل التصديق والكذب تعريف
 بالاذن المشهور وهو دلالة لغة وعرفا الجملة الاسمية والماضوية والمضارة
 والثاني تكلم هذا الكلام وانشاء ولغة ايضاً انشاء اي الحضور
 واصطلاحاً ايضا يستعمل في معنيين الاول كلاماً ليس بنسبة خارج
 فلا يحتمل الصدق والكذب وهو ضمان طلبى فقط لغة وعرفاً وهو جملة
 في اولها كلفظ الامر والنهي والاستفهام والتمني والترجي والتدأ وغير طلبى
 فقط عرفاً وهو جملة ليس في اولها لفظ الطلب لكن معناه على انشاء
 اي الحصول القصد والاعتبار في الاعلام كجملة التعجبية والقسمة والتعجب

وان هيئة وفردانية هيئة الافعال
 والشخصيات والكرهات اذ لا وضع في هيئة
 الجود في مواضعها فقط هذا ان باعتبار
 الوضع وانما الوضع باعتبار الموضوع له
 فيفهم ان ايضا عام ان وضع لغيره كما يفهم
 او لغيره من جنس بوسطة ملاحظة
 او لغيره من جنس بوسطة ملاحظة
 حتى شامل له كوضع الضمان وليس الاشارة
 والوصلات والحروف على قول واحد ان
 وضع لغيره من جنس بوسطة ملاحظة
 وهذا معنى قولهم الوضع عام لموضوع له
 عام واما خاصاً كوضع لغيره خاصاً وقيل
 السعد بالوضع النوعي في الحجاز والكتابة
 وانه الشيف في كتابة الموطو
 البروي في الامتحان

والمقاربة والمؤدية والذمية والثاني تكلم هذا الكلام واستنادا لا نشاء
 الى هذه المضار واو الى معانيها مجاز متعارف واما ناقص وهو ما يستلزم
 تقييد ان كان الثاني ولو رتبة قبل الاول وصفا او مضافا اليه او حالا
 او نحوها او غيره ان لم يكن الثاني قيدا لا وكفى الدار والدار والا اما هذه
 جزء لفظ كمنزلة الاستفهام او لعدم معناه اصلا كالانك او حالا كعبده علما
 او لمعنى حاله لكن لا يقصد كالمحيط ان التناظر علما لزيد ثاقل ففرد فهو ليس
 بمركب وقد يطلق على ما ليس بمركب او بمعنى او مجموعا او مضاف فغلبك النسبة
 بينها اما هم وهو لغة وعرفا اللفظ الموضوع واصطلاحا ما دل
 على معنى في نفسه غير معتبر بوضعا باحد الازمنة الثلاثة ووضعا لآخر
 الافعال المنسوخة عن الزمان عرفا ولا دخلا لاسماء الافعال هذا او اما
 استعمالها فالاسماء كلها غير ما وضع للزمان وغير نحو المصير والمستقبل
 والصبح والقبول حقيقة في المعنى الكائن في الحال ومجاز في الكائن في
 المستقبل وتختلف فيها في الماضي المنقطع كذا في الامتحان او فعل وهو
 لغة الحديث واصطلاحا ما دل على معنى في نفسه معتبرا باحد الازمنة
 الثلاثة ووضعا لا دخلا لافعال المنسوخة عن الزمان ولا خارج لاسماء
 الافعال بل لجميع الاسماء الا انها قد دل على الازمنة استعمالا او حرف
 وهولفة الطرف واصطلاحا ما لا يدل على معنى في نفسه بل لغيره وهو
 مدحوله فان معناه جزئي اضافي قائم بمدحوله مثلا معنى من ابتداء
 البصر ومعنى الى انتهاء الكوفة ثاقل وقيل فلا يفهم الا بذكر مدحوله
 والافعال حقيقة وانما لم يقل اما هم او كلمة او اداة كما هو عرفهم لان
 هذا التقسيم ليس واثملا واطهر وكل من هذه الثلاثة باعتبار الموضوع

بمفرد كذا القصة

اما علم

اما علم او شخصي وهو ما وضع لشخص بعينه وهو مخصوص بالعلم وثلاثة لقب
 ان اشعر مدحا او هذا ما وكينة ان صدر باب اوام وابن اوبنت واسم ان لم
 يشعر بها ولم يصدق بها واما العلم الجنس اعني ما وضع لاهية كلية بعينها
 كاسامة فليس بعلم حقيقة بل متواطىء او مشكك او متواطىء وهو ما وضع
 للمعنى على متساوية افراده في العقل كالانسان استبره لتوافقها وهو يوم الثلاثة
 او مشكك بفتح الكاف وهو ما وضع للمعنى على متساوية افراده في العقل اما
 بالولية بان يكون اتصاف بعضها بالمعنى او لا عند العقل ككونه علة للآخر
 كالموجود او بالولية بان يكون اتصاف بعضها بالمعنى او لا من الاخر كالتلف
 او بالثدية بان يكون اتصاف بعضها به بشئ من الاخر كالقوى سحره لانه يشكك
 فيه انه مشترك او لا وهو يوم الثلاثة ايضا ولا تفصلت حتى ثاقل وكل من هذه
 الثلاثة باعتبار الوضع اما مشترك وهو ما وضع لكثير بوضع كثير كالعين
 وحكمة التوقف ليشترج المراد بالقرينة ولا عموم له عندنا ولا يستعمل اكثر
 من معنى واحد حقيقة ولا مجازا وقيل يستعمل في الجمع كالعيون وقال الشاعر
 رمة الله انه ظاهر في معانيه ولا يعمل على احدها الا بقرينة وهو يوم الثلاثة
 او عام وهو ما وضع لواحد مشترك بين افراد غير مخصوصة مستغفرا لهما
 وحكيم ان يشمل الجميع ما يتناول قطعا عند عامة المتأخرين وهو المختار
 الا اذا خضع بشئ مستقل او لا والخارج مجبول وظنا عند عامة المتكلمين
 وهو المختار عند الشافعي والتوقف حتى يقوم دليل عموما وخصوصا عند
 بعض الاشاعرة والخبر بلخصوص وهو الواحد والجنس والثلاثة في الجمع
 والتوقف فيما فوق ذلك عند النجاشي والنجاشي كذا في التلويح والفاظ الهم
 عشرة المعرف باللام والاضافة حيث لا يند ولا صارف للجنس والكرة

فقد انما اختصاصه مستغفرا ففصل
 عن ان لا يستعمل في تخصيصا عندنا عدا في الاعمال العام
 ظنا كذا في العقل في وضعه الا اذا كان الخرج
 مجبول ولا يشمل الصبر والجنون من خطابات
 شاعرة ومنه خصص الصبر والجنون من كل شئ
 الشاعرة والخبر كذا في الاعمال العام
 العادة نحو قوله لا اكمل لزيادة كملوا
 وقفاوت بعض الافراد لزيادة كملوا
 شمل الكتاب واما بقصا ان كذا في الاعمال
 العنب فان كلامها ظنا في الباقى مطلقا بل ان
 كذا في الاعمال العام ظنا في بعض مجبول كاتين
 ان اقتصرت في بعض مجبول كاتين
 في الاصول شاعره حقيقة في الباقى
 بالظن كالمقاييس وخبر الواحد وعكس ظنا
 مختص به قبل شاعره بخصيصه بيقظنا
 مطلقا وقيل بيقظنا مطلقا وقيل
 لا يتوجه وقيل بيقظنا مطلقا وقيل
 لا يتوجه ان جعل كلمة المنة
 في الاعمال العام بيقظنا في الاعمال العام
 مطلقا وقيل بيقظنا مطلقا وقيل
 لا يتوجه وقيل بيقظنا مطلقا وقيل
 لا يتوجه ان جعل كلمة المنة

استعمل

فقد

فالكناية

من مكان عرفة خفيف يدور
والسحاب بالتراب كمن يمشي
الطائر بالهوى كمن يمشي

This image shows a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a slightly textured appearance with some minor discoloration and small dark spots, possibly due to age or handling. There are faint red markings near the top edge, which could be remnants of a binding or a stamp. The overall tone is warm and slightly yellowed.

كالحبوا والمصدوق عليه حصص كالاتا مطلقا فيدلها وبينها معنى و
 خصوص مطلقا هذا وبين يقضي التباينين والاعم والاخص من وجهين
 جزئي والنسأوين مساواة ايضا والاعم والاخص مطلقا كذلك الا ان
 يقضي الاعم اخصا ويقضي الاخص اعم ولم يبينها في المتن كونهما لا بعد
 بين العيين والكليات اخص لا يحل على الشيء كالاتا بامور عامة وخصه
 فقدم العامة جنس الحيوان ومقدم الخاصة فضل كالاتا والمركب منها
 نوع كالاتا ومؤخر العامة عرض عام كالاتا ومؤخر الخاصة عرض خاص
 كالضاحك الاول الجنس قدمه لكثرة وتقدمه في التعاريف وهو القول
 اي المحمول على الكثرة والعقل او في الواقع المختلفة لطوائف خرج به النوع
 الحقيقية وقضوا القرينة وخواتمها في جواب ما هو اي عنوانه فانه لا يقال
 الا في جواب ما هو او ما هم لانه مقول دائما بحسب كنهه المحضة لان السؤال
 بما هو عندهم انما هو عن قيام ماهية الشيء ان عنه فقط فيجب بالنوع
 فقط وعن تمام الماهية المشتركة ان عن اشياء فيجب بالنوع ان اشياء
 وبالجنس ان انواعا وخرج به الفصول البعيدة والعرض العام وسائر
 الخواص وهو قسمان قريب لنوعه وبعيد لنوعه ونوعه ان وجد لنوعه
 نوع والا فربى فقط مثلا للجنس النامي جنس قريب للحيوان الذي هو نوعه
 وبعيد لاسن الذي هو نوعه ونوعه والحيوان قريب فقط والحيوان
 اخص والثاني النوع اي الحقيقة لانه المقابل لها والمتبادر منه وشطبه
 مع انهما جزاء لتوقد احكام الفصل من التقويم والتقييم على وثائبي
 على الجنس وهو القول على الكثرة المتفقة للحقيقة خرج به الجنس في جواب
 ما هو خرج به الثلاثة اي عنوانه ايضا لانه مقول بحسب كنهه تارة وكذا

قد عرفت ان عند الفانين بياض
 الاسم وبيان مفهوه مطلقا فيجب
 شمول او ماهية الشيء مطلقا فيجب
 بالنوع والجنس لانه عند الاصوليين
 فالصفة من يقول في ذات غيره كما
 ان من الذات من يعقل وهو لا يشك

اخرى وهذا نوع حقيقة وما اي نوع او جنس يقال عليه وعلى غيره الجنس
 هو فنوع اضافي وهو اعم مطلقا من الحقيقة عند المتقدمين لان كل نوع فله جنس ومنه
 عند المتقدمين لانه يجوز ان يتركب ماهية من متساويين واعلم لكل من الاجناس لان
 النوع في الجنس جنس الاجناس كالشيء فانه اعم من الجوهر وهو من الجسم النامي ومن
 الحيوان او اخص لكل من الانواع لان الخصوص في النوع نوع الانواع كالاتا
 فانه اخص من الحيوان وهو من الجسم النامي وهو من الجوهر وما اي جنس
 او نوع اضافي بينهما اي بين العاطل والسافل متوسط فليلك النسبة بين الثلاثة
 والثالث الفصل وهو المقول على الشيء في جواب اي شيء اي حيوان او نحو
 من الاجناس لوجوب اضافية اليه عندهم هو خرج به الثلاثة في جوهره وكنهه اعم
 قطع النظر عن عوارضه وخرج به الخاصة لان السؤال باي شيء هو عندهم
 عن المميز ذاتيا او عرضيا فان قيد بفرادة فيجب بالفصل وان يفر عنه
 في الخاصة وان اطلق فانت محذور وهو قسمان قريب ان ميزه اي النوع
 عن جميع المشاركة للجنس القريب كالاتا طلق المميز لا يشاء في اشارة
 للحيوان وبعيد ان ميزه عن المشاركة البعيد كالاتا طلق المميز لا يشاء في اشارة
 للجسم النامي والبعد اخص وهو ايضا قسمان مقوم للنوع اي داخل في قوامه وحقيقته
 ومتمم له ومقسم للجنس الى الانواع بانقسم الى الحيوان او حيوان ناطق او
 حيوان صاهل او حيوان ناهق وقيل به وبعد نحو الحيوان امان طلق واما غير
 ناطق والفصل المقوم للعالي اي العوقا في مقوم للسافل اي التمهيد ولا عكس
 اي كلما اذ جنس بالاذم او لغويا اي كلما لان عكس القضية مثله بالقة والتقسيم بالعكس
 اي المقسم للسافل مقسم للعالي ولا عكس فالنوع السافل يجب ان يكون له فضل
 ويمتنع ان يكون له فضل يقسم الجنس العالي بالعكس والمتوسط نوعا او جنس

قد عرفت ان عند الفانين بياض
 المشاركة والاشراكات لفظا او مع
 عن اخذ اسم هو مضمون ما اضيف
 اليه نحو قوله اي التزيين جنس مقاما
 اي افرقوا لغيره ام فربى كالاتا



انسان حيوان جسم نامي جسم مطلق جوهر مطلق
 وجنس اخص
 وجنس اعم

لا يصوري في التحقيق فلا يتصور فيه الحد والكم ^{الاول حقيقة} وهو ما اى مركب
او معلوم نظوري يعصده تصور حقيقة الشيء او امتيانه عن اعباره فيتحقق
بالجوراد العدم لا حقيقة له نحو التوفيق خلق القدرة على الطاعة والثاني
اسم وهو ما بقصده تفصيل مفهوم اللفظ لغة او عرفا لمن يعرف انه مدلوله اجمالا
لئلا يكون لفظيا فيم الوجود والمعدم نحو الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد وقد
يتحد ان وضع لنفس الحقيقة او امتيانه عن اعباره وبشرط صحته اى
القول الشارح او كل منهما عند المتأخرين والمحققين اذ المتقدمون جوزوا
كونه اسم حين يراى به تمييز الفرق عن بعض الاشياء لا شباها به واخص حين
يراد به لاقتصار على الافراد الشهورة وجعلها من الزمر الناقصة فلا
كذا في التقدير ثلثة امور الاول كونه مساويا للعرف لوجوب كونه مطرا
اى كونه من وجوه التعريف وجد المعرف فيلزم منه المنع ومنعك اى كونه منى انتفى
انتفى فيلزم منه الجمع قالوا لان عرضه التصور يالكه كما في الحد التام والامتيان
التام كافي للثلثة فلا يصح بالاعم والاحص والثاني كونه اجلى منه كجب
المفهوم لوجوب كونه معلوما قبله حتى يفيد فلا يصح بالسوى معرفة ضرورية
كما لتضايين او عادية كالمتضادين او نادر اتفاقا بالنظر الى من يعرف
له ولا بالاخص منه ضروريا كافي في الدور التقديم او عادية او نادر اتفاقا
بالنظر الى من يعرف له والثالث خلوه عن الحال كالدور والتسلسل والجمع
المتضيين وارتقاعها ولب الشيء عن نفسه وحمل النقيض على النقيض
هذا وبشرط حسنة خلوه عن الاغلاط اللفظية كماللفظ الغريب والمستدرك
والجواز والاشتراك وما اراد به مدلوله لا التزامى بل اقربية معينة للرادى
الثلثة الاحدية وهو اى القول الشارح شروع في تقسيم كل منهما الى اربعة

قوله ان العدم حقيقة لان الحقيقة والماضي
اشياء وهو من الاشياء والوجود عند اهل الحق
لا يكون الا موجودة اما في الخارج كالتفريق
واما في نفس كالحقائق العقلية والاعتبارية
الحقيقية لا الفرعية

قوله التوفيق وتعيينه لفظ جعل
وشرعا خلق القدرة على الطاعة فيخصص
للتعيين مع الفعل عند لان القدرة عندنا
حقيقية وكفى قصد الفعل وهو مع
بخلقها التوفيق عند قصد الفعل وهو مع
وكفى التكليف وبذلك من الالات والى
وعرفها الاصوليون بانها كما يمكن به
من اداء ما لديه بلا حرج غالبا وفسوها
فحين يمكن ان ادناه ويستمر اى
وهو قبل الفعل عند العترة كملها قبل
الفعل

قوله سمي في الدور التقديم الى الطمع الذى
والضيق الذى هو بمثابة او بمثابة وقوله
الشيء على ما يتوقف عليه بمثابة او بمثابة
التقديم احسن ان عن الدور المعرف والتسلسل
التفصيل مع الاخر كالتضايين فان التسلسل
التقديمى والاخر كالتضايين فان التسلسل
مع نفسه

قوله في الدور والتسلسل
ان المبدأ بالمال الى ان يشار به
سلسلة من العبادات والاعمال
تقدم على العبادات والاعمال
الى التسلسل والتسلسل
تقدم على العبادات والاعمال
الى التسلسل والتسلسل

بالفصل القريب اى وحده عند المحققين وقال الجمهور هو مركب بلاخر فان
تعريف الفصل مركب حذ حقيقته او اشياء وبخاصة وحدها اسم كذا
فان كان كل منهما مع الجنس القريب فتام اى الفصل موحدا تام وبخاصة
معهم تام والا وحدها اى الجنس البعيد فناقض كذا لا محتمل في
المعرف المعبر ستة واثم ثمانية ثم اعلم ان تمييز الذاتيات عن العرضيات
متعذر غالبا وقيل دائما في الحقيقة لثابتها شبهة الجنس بالعرض
لعم والفصل بالخاصة ومشتبه غالبا وقيل دائما في الاشياء لتوقفه على معرف
العنا فالداخل في الموضوع له جنس او فصل والخارج عنه خاص او عام وهما
بجنان شريهان البحث الاول في التقسيم وهو اثنان تقسيم الكل الى
للزبائن وهو من قبور متباينة او متغابرة الى الكل والاول حقيقة وط
كون كل قسم اخص مطلقا من المقسم ومباينا للآخر في الخارج والاشياء اعتبارا
وبشرطه كون كل قسم اخص مطلقا من المقسم ومباينا عن الآخر في العقل ونف
الكل الى الاجزاء وهو تحليل الكل الى اجزائه ولا ضم فيه كتحليل الكتاب الى ابوابه
والبحون الى اجزائه ولا يكون الاحقيقيا وبشرطه تباين الاقسام وكل
قسم للتقسيم في الخارج ولا يجوز ادخال حرف الانفصال فيه لانه من لوازم
الاول غالبا وفرقتها من وجوه ثلثة حيث يحمل المقسم على اقسام
الاول دون الثاني ثاملا ويجب كونها اخص منه في الاول ومباينة له
الثاني ويتضمن الاول تعريف الاقسام والثاني تعريف المقسم ويجوز ان
الثاني الى الاول بان يراد به ما يتضمنه الكل والبحث الثاني في اخص
المقسم في الاقسام وهو اربعة عقول وهو ما يجزم العقل فيه بالاخصار
بحر وملاحظة مفهومه التفصيل ويرد غالبا بين النفي والاثبات

قوله ان العدم حقيقة لان الحقيقة والماضي
اشياء وهو من الاشياء والوجود عند اهل الحق
لا يكون الا موجودة اما في الخارج كالتفريق
واما في نفس كالحقائق العقلية والاعتبارية
الحقيقية لا الفرعية

قوله في الدور والتسلسل

فانه قد تصدق مع كذا بما نحو اذا كان زيد حمارا كان ناهقا فشرطية
متصلة موجبة في الاول او سالبة في الثاني نحو ان كانت الشمس لونه فلانها
موجودة في الليل ليس بموجودة او منفصلة كذلك اي موجبة في الاول او سالبة
في الثاني نحو العدد اما ان يكون زوجا واما ان يكون فردا او ليس اما يكون
زوجا واما ان يكون منقما بمساويين تنصبت بهما لكون الاول شرطا
ضرعا للثاني في المتصلة وكون عين كل شرطا ضمينا لنقيض الاخر في مانعة
الجمع وبالكس في مانعة الخلو وجميعا في الحقيقة والجزء الاول اي من الشرطية
مقدم لتقديمه دائما عند البصريين والمحققين والثاني قال اي تابع للثاني
واعلم ان الحكم فيها حاشا بين طرفيها في الكل على ما سبق عندهم وفي كل واحد
الشرطية بمخرجة للحال والظرف عند العرب في تحقيق النعوت وهو مذهب
الشافعية واليه وبين الطرفين في الكل عند الكل في تحقيق الشرطية وهو مذهب
الامام الاعظم رحمه الله اقول ويجوز عند العربية في المتصلة كون الاول سلبا
في الذهن تحقيقا وهو ما يكون طريقا مفضيا الى الحكم ففظ بلا وضع له
تأثيرية او حكمية او اقلية وهو ما يقتضيه وجود الحكم ابتداء واما شرط
وهو ما يتوقف عليه وجود الحكم بلا تأثير او فضاء واما شرط اي مكن وهو
ما يتقوم به الشيء واما علامته وهي ما يعرف الحكم به بلا تعلق وجوب
وجوده وعند المنطقية يجب فيها كون الاول علة تامة او معلولا لهما
او متضايفا للثاني في الخارج في الوجودية وغيرها ولا يشترط منها في
الاتفاقية كان كان زيد انشا كان الحمار ناهقا فهو مذهبهم والاشترط في
عند المنطقية فالكثرة مثل العربية اتفاقية عند المنطقية وبعض امثلة
الاتفاقية لا يصح عند العربية فاحفظ هذا البحث فانه حقيق به والوجه

فان مقتضاها وقد يطلق السببية عند التكميل
على العلة التامة التي تتعلق فذرة الله وتكون
على الناقصة السالبة من علة كان لا اقل في
الاشارة سببا حقيقيا والناقصة سببا ظاهريا
والاول الذوق في انشاء سببا مفضيا
فان سببا عندهم ثلثة

او علة ثلثة او شرطية
او شرطية او شرطية
او شرطية او شرطية

الاول في الشرط

مشرع في تقسيمها ثانيا باعتبارها الى اربعة ان كان شخصا اي جزئيا
حقيقيا فشرطية كخز يد كاتب وليس بعالم وان مفهومها قطعية
نحو الانثى نوع وليس بجنس وان افرادها فان ثبتت اي مقدارها اداة
سور كذا افرادها لا يجوز عينا نحو كل انثى حيوان ولا شيء من الانثى البحر او
بعضا كذا كخز بعض الحيوان انثى وبعضها ليس بانثى فمحصو ومو
كلمته ان كذا او جزئية ان بعضا وكل منها موجبة او سالبة والحاصل
ان ربع متعلقة غالبها سوا الموجبة الكلية كل افرادي واخوانه من الفاظ من الحكم
العمومية الكلية الايجابية والسالبة الكلية لا شيء ولا واحد والموجبة الجزئية بعض
افراد واحد والسالبة الجزئية ليس كل وبعض وبعض ليس وقد يستعمل
هذه الثلاثة في السلب الكلية بالقرينة والا اي وان ايتين لا كلا ولا بعضا
نحو المؤمن صادق والكافر ليس بصادق وفي قوة الجزئية ان لم يكن من
مسائل العلوم اي بعض المؤمن صادق وبعض الكافر ليس بصادق والا
ففي قوة الكلية نحو الفاعل مرفوع والمفعول منصوب والمضارع مجزور
اي كل فاعل مرفوع لا وقال لجلال ههنا والتحقيق ان الحكم في الثلاثة على
بالذات لكن في الطبيعية بشرط وحدته بل في الذهن فيقتصر عليها
المحصو بشرط تحقيقه في ضمن الافراد في الخارج وفي الكلية بشرط
فيستعدي الحكم منها فيها الى الافراد بقا اقول هذا مخالف للجمهور
فان تعدى الحكم مجرد اعتبار بل لا معنى لتعديه بعد وقوعه ولا بد شرعي
في تقسيمها ثالثا باعتبار وجود الموضوع الى ثلثة في القضية موجبة
او سالبة حال الحكم بالايجاب او السلب لا حال نبوت الحكم ولا حال
انتفاء المحول عن الموضوع فان الموجبة حينئذ تقضي ايضا والسالبة

الحكم من كذا الحكم
بشرطية عمدة ثلثة

الموضوع

الاول في الشرط

من الثانية فانواع الضرورة البسيطة اربعة وان حكم فيها بدوامها اي
النسبة مادامت الذات اي ذات الموضوع موجودة فدائما مطلقا لكل
اشيا حيوان دائما وقد يطلق على ما حكم فيها بدوامها مطلقا نحو ان كل متصف
بصفة الكمال دائما فتحتصر بالادوام الاولى واخص من الاول وتوابع مطلقا
من الاولى ومن وجه من الثلاثة او مادام الوصف اي وصف الموضوع موجودا
موجودا فغيرية عامة لانها هذا المعنى والعرف من سائرها وكونها
اعم من العرفية الخاصة كمال المشروطة العامة وهي اعم مطلقا من الاثنين
والدائمة ومن وجه من الاخيرين فانواعه ثنتان وان حكم فيها بغيرية
كل اشيا متصف بالفعل او بالاطلاق العام فمطلقا عامة اي بهذا المعنى
لان هذا المعنى هو المتبادر لغيره وعرفا من اطلاق القضية مجردة عن الجهات
ولانها اعم مطلقا من الوجوديتين ومن جميع ما سبق وان قيد اطلاقها
ببعض احيان وصف الموضوع نحو كل من به ذات الجنب يسفل بالفعل
في بعض اوقات كونه جنونا فحينئذ مطلقا وهي اعم من جميع ما سبق
او ان قيد اطلاقها بوقت معين نحو كل اشيا يحترق بالفعل في وقت فمطلقا
وقتية وهي اخص من وجه من جميع ما سبق فانواعه ثلاثة وان حكم
مع ملاحظة ان نقبض الحكم ليس بضروري اي ان حكم بالايجاب او
بالسلب ليس بضروري وبالعكس ككل نار حارة بالامكان العام فممكنة
عامة كونه اعم مطلقا من الممكنة الخاصة ومن الجميع وكوجوب مفهوم
لان كل قضية فلاقل من ان لا يكون حكما متممعا ثانيا وان قيد امكانها
ببعضها اي ببعض احيان وصف الموضوع كالحيثية المطلقة الا انه يتبدل
بالفعل بالامكان العام فحينئذ ممكنة وهي اعم من وجه من جميع ما سبق

اي هذا المعنى لان الفعلية سبقت في ذاتها
على النسبة واتما بالفعل الاصل فليست
من الوجبات بمراتبها

عرفية عامة
لا تقيدها

مطلوبة عامة

حيثية مطلوبة

مطلوبة وقتية

ممكنة عامة

حيثية ممكنة

او قيدا مكانها بوقت معين نحو كل اشيا يحترق بالامكان العام وقد احياء الله
الناس فممكنة وقتية وهي اخص من وجه من جميع ما سبق فانواعه ثلاثة ايضا
فهذه القضايا الاثني عشر سببا لعدم تركبها من اجاب وبسببين
طرفها وقد تقيد شريع في بيان الركيبات العاقتان اي المشروطة والوقتية
بقرينة السياق والوقتية اي المطلقان بالادوام الذاتي لا بالوصف
ككل كاتب مغر لا اصابع بالضرورة او دائما مادام كاتب او بالضرورة
الآن اوفي وقت ما لا دائما اي بحسب الذات لا الوصف فتسمى تلك
المذكورة المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة والوقتية والنتيجة
منشئة من ترتيب اللفظ والاو اخص مطلقا من الثانية وهي اعم من وجه
من الثالثة وهي اخص مطلقا من الرابعة وقد تقيد المطلقة العامة
باللا ضرورة الذاتية لا الوصفية فتسمى الوجودية اللا ضرورية
وهي اعم مطلقا من الرابع وبالادوام الذاتي فتسمى الوجودية
الدائمة نحو كل اشيا متفسر بالفعل بالضرورة اولاد دائما اي
بحسب الذات لا الوصف اعم مطلقا من الرابع واخص مطلقا من الخامسة
وقد تقيد الممكنة العامة باللا ضرورة اي الذاتية من الجائز فممكنة
الخاصة ككل اشيا كاتب بالامكان الخاص اي الكتابة وعدمها ليس
ضروريا له حتى قيل لا فرق بين موجبها وسالبها الا في اللفظ وهي اعم
مطلقا من الستة فهذه القضايا التسع مركبات لتركبها من
اجاب وبسببين طرفها لان الادوام اشارة الى مطلقة عامة
واللا ضرورة اي بالضرورة اشارة الى ممكنة عامة اي تستلزم
محال في حال من مطلقة وممكنة الكيفية اي الاجاب والسلب

من الجائز بزمان

ما

حال ايضا منها الكمية اي الكلية والجزئية كقضية متعلق بالخالقة و
 الموافقة على التنازع قيدت بهما اي بالضرورة والادوام و
 ضابطة في معرفة اجزاء المركبات ووجوبها وابطالها وكيفية جزئياتها
 فالشرطة الخاصة مركبة دائما من شرطة عامة ومطلقة عامة ان
 الاولى موجبة كلية او جزئية فالثانية سالبة كلية او جزئية وبالعكس
 وتسمى الاولى **فصل** في تسمية الشرطية شروع في تسمية **الاولى**
 كيفية النسبة الى تسمية موجبة بيان اقسامها بعد بيان اقسام الكلية
 المتصلة شروع في تسميتها **اولا** باعتبار كيفية النسبة الى قسمين
 لزومية **ان** **الاولى** ان لازم التالي للمقدم كون المقدم علة تامة للتالي
 او بالعكس او كونهما معلول علة واحدة او متضايفين واتفاقية ان لم
 يلزم لعدم علة اللزوم خاصة ان صدق الطرفان نحو كمال كان التقابل
 اربعة كانت العلة الناقصة اربعة وعامة ان صدق التالي صدق
اولا نحو كمال كانت الادلة المنطقية اربعة كانت الادلة الاصولية اربعة
 ثم ان قيدت باللزوم والاتفاق فوجهة والا فطلقة ولم يستجوا
 عن موجبها لعدم تعدد كثيرا **والمتصلة** شروع في تسميتها **اولا**
 باعتبار كيفية النسبة الى ثلاثة حقيقية ان كانت التنازع او عدمه
 بين عينية اي عين المقدم والتالي بحسب التحقيق في نفس الامر و
 تقييدها كذلك اي معاخذ العدم اما ان يكون زوجا واما ان يكون فردا او
 العدم اما ان يكون زوجا واما ان يكون منفصلا ومتساويا وانما قال بين
 عيني المقدم والتالي لابين عيني الجزئين كما اشتهر لان التنازع ان اعتبر بين
 عيني الجزئين وتقييدها بحسب الصدق على ذات تكون حلية مردودة نحو **المتصلة**

تفادى تقابل
 وعدمه والملكة
 تسمى كونه اعم
 وقيل كونه

بالتفصيل

بالتفصيل في العلة الفاعل وماتعة للجمع ان كان التنازع او عدمه بين عينية
 اي فقط او لا يحكم بين تقييدها بالالتنازع ولا بعدمه او سواء حكم بين تقييدها
 باحدهما او لم يحكم بشيء منها والعلة الاولى غالب ومباين للحقيقة والثاني
 اعم من الاول ومن الحقيقة تحقعا والثالث اعم من الاولين ومنها **احد**
 نحو الشيء اما ان يكون جريا واما ان يكون شجرا وليس شيء اما ان يكون لا
 جريا واما ان يكون لا شجرا وماتعة للقولان كان التنازع او عدمه بين تقييدها
 اي كذلك اقساما ونسبة نحو الشيء اما ان يكون لا شجرا واما ان يكون
 لا شجرا وليس شيء اما ان يكون جريا واما ان يكون شجرا اذ كل عبارة تصدق
 فيها موجبة ماتعة للجمع بالعلة الاولى تكذب فيها بالبيان وتصديق سالبة
 ماتعة للقول بالعلة الاولى وبالعكس وكذا سالتها واعلم ان كلا منها يتربك
 من جزئين فصاعدا ومن جزئين فقط تحقعا فان قولنا العدم اما
 ان يكون زائدا واما ان يكون ناقصا واما ان يكون مساويا **للمحقق**
 ثلث منفصلة فالعلة العدم اما ان يكون زائدا واما ان يكون مساويا
 اما ان يكون ناقصا واما ان يكون مساويا اما ان يكون مساويا واما
 ان لا يكون لانها لا تحقق لها الا با تفصلا واحدا ونسبة واحدة وهي لا تكون
 الا بين شيئين وقيل لا يجوز للحقيقة ويجوز فيها لان الثالث ان صدق لم
 يعاند الاول وان كذب لم يعاند الثاني وبالعكس وكل واحد منها اي المنفصلة
 شروع في تسميتها **ثانيا** باعتبار كيفية النسبة ايضا الى قسمين **عامة**
 ان كان التنازع او عدمه لذي الجزئين اي للعناد بينهما وعدمه كما امر
 واتفاقية ان كان التنازع او عدمه لاتفاقهما كذا في الخارج نحو
 زيد اما ان يكون عالما واما ان يكون حافظا ثم ان قيدت بالعناد او

ماتعة للجمع

اوالاتفاق فوجبه والا فطلقة بشر لكم فيها فشرع في تقسيمها ثانيا
 باعتبار زمان المقدم الى اربعة كالمجلة باعتبار الموضوع ان كان في زمان
 معين فالشرطية شخصية كخون جثية الآن اكر ملك وان بدو اي بلاد
 فطبيعية كخون اكر متنه اكر ملك وان في الازمان فان بيتت باداة السور
 اي مقدارها كالا وبعضها في صورة وسورة كلية او جزئية موجبة او
 سالبة نحو كذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وقد يكون ان كان الضوء
 موجودا فالشمس طالعة والا وان لم تبيّن مهلة نحو اذا جثية اكر ملك سور
 الموجبة الكلية دائما وكما وما في معناها والجزئية قد يكون وما في معناها
 والسالبة الكلية ليس البتة والجزئية قد لا يكون وليس دائما وليس كلما وطرفا
 الشرطية بشرع في تقسيمها ثالثا باعتبار اعتبارها الى ستة بل المنفصلة الى
 ستة والمنصلة الى تسعة في الاصل اي قبل دخول الاداة لوجها بزيادة
 اداة الاتصال او الانفصال عن التام ولذا فالصدق الشرطية وكذا
 بمطابقة الحكم بالاتصال بنوعية او الانفصال بنوعية لنفي الامر وعدمها
 لها لا يصدق الطرفين وكذا بها اذا اعتبر فيها النسبة الجزئية كقولها
 قل ان كان للرجل ولد فان اول العابد بن قيسينان فان الجزاء والانشاء
 ما اول عندم بالخيار جملتان وهو الغالب كما امر او متصلة لثبوتها
 المتصلة منها فكما كان الشيء انسانا فهو حيوان فكما لم يكن حيوانا
 لم يكن انسانا واما المنفصلة منها فكذا دائما اما ان يكون اذا كانت الشمس طالعة
 فالنهار موجود واما ان يكون ان كانت الشمس طالعة فالليل موجودا
 منفصلتان اما المتصلة منها فكما كان دائما اما ان يكون العدد زوجا
 واما ان يكون فرعا دائما اما ان يتقسم بمساويين واما ان لا يتقسم

معين

معين

واما

المعلقة **الفصل في** متصلة ما تفرع من مركبة من مقدمها ونقيضها ثانيا
 وتسمى متصلة ما تفرع من مركبة من مقدمها ونقيضها ثانيا
 وعين ثانيا كقولنا كذا كان حيوانا فان ثبوتها المتصلة تستلزم ما تفرع من مقدمها ونقيضها ثانيا
 واما ان لا يكون حيوانا وما تفرع من مقدمها ونقيضها ثانيا واما ان يكون حيوانا وما تفرع من مقدمها ونقيضها ثانيا

واما المنفصلة منها فكذا دائما اما ان يكون العدد زوجا واما ان يكون
 فرعا دائما اما ان يكون زوجا واما ان يكون منقسما بمساويين
 او مختلفين اي جملة ومنفصلة هذه الستة فيها وعكس الثلاثة الاخيرة
 في المنصلة ايضا لان المقدم متميز عن التالي طبعا في المنصلة دون
 المنفصلة فغلبك الامثلة **خاتمة** بين اللزوم ونقيض اللزوم العناد
 نحو اما ان يكون الشمس طالعة واما ان يكون النهار موجودا وفي عكسه
 اي بين عين اللزوم ونقيض اللزوم كقولنا نحو اما ان يكون النهار
 موجودا واما ان لا يكون الشمس طالعة فيستلزم اللزوم المنفصلتين
 دائما وفي العناد حقيقة يستلزم عين من الجزئين نقيض الآخر منها
 كالعناد للجمعي ويستلزم نقيض كل عين الاخر كقولنا فيستلزم للجمعي
 اربع متصلات لزومية وكل منها متصلتين لزوميتين دائما ولما فرغ
 من القضايا شرع في احكامها فقال **فصل في** التناقض والاختصاص
 القضايا اذ الكلام فيه وبما بين المفردات فاختلافا منها بوجودها ولا وجودها
 في احدها كجواز الجرم والاشتغال بنقيض كل شيء رفعه مع ان الاول ان يقال
 رفع كل شيء نقيضه فاشهدا والاشتغال ان التصور ان التصور لا نقيض
 له فبالكيفية الاول اعني اختلاف قضيتين خرج اختلاف مفردتين او مختلفتين
 بحيث يلزم خرج اختلافهما بحيث لا يلزم لانه خرج اختلافهما بحيث
 يلزم لانه بل لاجل ولطمة او خصوص مادة من صدق كل واحدة
 منها كذب الاخر اي يمتنع صدقهما معا وبالعكس اي من كذب كل واحد
 الاخر اي يمتنع كذبهما معا فلا بد من صدق احدهما وكذب الاخر اي
 اينما يتحقق يلزم لانه قال ولا بد في ذلك من الاختلاف في الكيف

تدريج
الشرطية

ومتصلة او جملة ومنفصلة او متصلة
 وطبعا يفرق اخذنا المتصلة ونظرا الى
 حقيقة في طبع احداهما واداة ما يقتضيه
 حقيقة في طبع الاخر كقولنا كذا كان انسانا
 مقدمها ان لا يكون طبع كونه انسانا
 كان حيوانا فاما في طبع كونه انسانا
 ملزم ما لا يحيط به بنية بخلاف المنفصلة كالاخر
 ان هذا في بعض النسخ
 جملة عليها
 في عين القضايا اذ الكلام فيه وبما بين المفردات فاختلافا منها بوجودها ولا وجودها
 في احدها كجواز الجرم والاشتغال بنقيض كل شيء رفعه مع ان الاول ان يقال
 رفع كل شيء نقيضه فاشهدا والاشتغال ان التصور ان التصور لا نقيض
 له فبالكيفية الاول اعني اختلاف قضيتين خرج اختلاف مفردتين او مختلفتين
 بحيث يلزم خرج اختلافهما بحيث لا يلزم لانه خرج اختلافهما بحيث
 يلزم لانه بل لاجل ولطمة او خصوص مادة من صدق كل واحدة
 منها كذب الاخر اي يمتنع صدقهما معا وبالعكس اي من كذب كل واحد
 الاخر اي يمتنع كذبهما معا فلا بد من صدق احدهما وكذب الاخر اي
 اينما يتحقق يلزم لانه قال ولا بد في ذلك من الاختلاف في الكيف

م

في الثاني الوحدات الثمانية عشر وادراكها القيد لتحقيق التناقض في الاول وحدة
 المتأخرين الى وحدتين وحدة الموضوع والموضوع على ان تندمج في واحدة واحدة
 النظم والكل والجزء وفي الثانية البقية وادراكها الثاني الى وحدة واحدة واحدة

من الايجاب والسلب في الكل وفي الكم اي الكلية والجزئية ايضا في المحصول
 فنقيض الموجبة الكلية انما هي السالبة الجزئية وبالعكس ونقيض السالبة
 الكلية انما هي الموجبة الجزئية وبالعكس وفي الجزئية السالبة السابقة ايضا
 في الموجبة والاتحاد في النسبة عند الفارابي والمحققين ليرد الايجاب
 والسلب على ثمانية واحدا في الوحدة الثمانية بل العشر فقط وهو وحدة
 الموضوع والحول والزمان والمكان والا ضافة والنقص والقول والجزء
 والكل والشرط اذ لا حصر فيها لا ارتفاع التناقض باختلاف الالة والمفرد
 والحال والتمييز ونحوها ولا ان اتحاد النسبة يستلزم اتحادها غيرها
 كاتحاد التقدم والتأخر والاتصال والافصال والتزوم والافتقار والاتقاء
 والافلات ونحوها واختلاف واحد منها اختلافا في الالة لم يوجد
 التناقض في اختلاف مطلق للجزئية بل لا بد ان يعتبر في احدهما عند
 ما اعتبر في الاخرى قال النقيض اعم من نفس النقيض اي رفع القضية
 ومن لازمه المساوي بل المراد الثاني لبداهة الاول للضرورة اي المطلق
 للتبادر الممكنة العامة وبالعكس كقولنا اننا حيوان بالضرورة
 وبعض الانسان ليس حيوان بالامكان العام وللدائمة اي المطلقة
 المطلقة العامة وبالعكس وللشروط اي العامة للحيثية الممكنة و
 بالعكس وللعرفية اي العامة للحيثية المطلقة وبالعكس وللوقفية اي
 المطلقة الممكنة الوقفية وبالعكس وللشروط اي المطلقة المطلقة
 الوقفية ولا فرغ من نقيض البسيطة قال ونقيض المركبة حملية
 موضوعها موضوع الاصل مرددة الحول بين مفهومين نقيضين للجزئين
 بمعنى المنفصلة الحقيقية فنقيض كل كاتب منحرك الاصابع بالضرورة

قوله لبداهة الاول حاجة الى بيان ولا فهم قصدوا ان تأخذوا
 تقارضا للموجب قضايا محصلة مضبوطة ليسهل على
 في التاكيد والافيد واما كلف الام النقيض على ان
 السالبة
 قضايا اخرى على ان كل قضية نقيضا لرفع تلك القضية
 قلنا انسان حيل بالضرورة فنقيضها ليس هو
 ليس كل انسان حيل بالضرورة فنقيضها ليس هو
 قضايا اخرى على ان كل قضية نقيضا لرفع تلك القضية
 قلنا انسان حيل بالضرورة فنقيضها ليس هو
 ليس كل انسان حيل بالضرورة فنقيضها ليس هو
 قضايا اخرى على ان كل قضية نقيضا لرفع تلك القضية
 قلنا انسان حيل بالضرورة فنقيضها ليس هو
 ليس كل انسان حيل بالضرورة فنقيضها ليس هو

قوله لبداهة الاول حاجة الى بيان ولا فهم قصدوا ان تأخذوا
 تقارضا للموجب قضايا محصلة مضبوطة ليسهل على
 في التاكيد والافيد واما كلف الام النقيض على ان
 السالبة

سبعة

ما دام كاتبا لا دائما بعض الكاتب اما ليس منحرك الاصابع في بعض اوقات
 كونه كاتبا بالامكان العام او منحرك الاصابع دائما فنفس وتحقيق هذا محل
 الشرح **فصل** العكس المستوي لغة بتدليل طرفي القضية مع بقاء الكيف
 والكم واصطلاحا بتدليل طرفي القضية اي جعل الموضوع والمقدم محولا
 وتاليا وبالعكس مع بقاء الصدق والكيف لا الكم وقد يطلق لغة وعرفا
 على نفس القضية لخاصة من التبديل اي لذات الاصل لا لاجل واسطة ولا
 بخصوص مادة ولذا قال والموجبة كلية او جزئية انما تنعكس جزئية لا كلية
 لجواز عموم المحمول والتالي والسالبة الكلية سالبة كلية لا جزئية بالضرورة
 والجزئية لا تنعكس لجواز عموم الموضوع او المقدم الالكي صتين فانهما
 تنعكسا الى عريفية خاصة هذا بحسب الكيف والكم واما بحسب الجزئية فن
 الموجبات تنعكس ثلثة عشرة الدائمات اي الضرورية المطلقة والدائمة
 المطلقة والعامة ان اي الشروط العامة والعرفية العامة حيثية
 مطلقة فنكس كل او بعض **ب** باحدى الجهات الاربع بعض **ج**
 حين هو **ب** وتنعكس لثلاثان اي الشروط الخاصة والعرفية الخاصة
 حيثية لادائمة وهي حيثية مطلقة مع لادائما فنكس كل او بعض **ب** بالضرورة
 او دائما مادام **ج** لادائما بعض **ج** حين هو **ب** لادائما والوقتيان اي
 الوقفية والمنشقة والوجوديان والمطلقة العامة والمطلقان اي
 الوقفية المطلقة والمنشقة المطلقة مطلقة عامة فنكس كل او بعض **ج**
ج باحدى الجهات السبع بعض **ج** بالاطلاق العام ولا عكس لثنتين
 اي العامة والخاصة عند المتأخرين وهو الحق عند المحققين بتبيين في الشرح
 وتنعكس ممكنة عامة عند المتقدمين ومن السوال تنعكس ستة

سبعة

قوله لبداهة الاول حاجة الى بيان ولا فهم قصدوا ان تأخذوا
 تقارضا للموجب قضايا محصلة مضبوطة ليسهل على
 في التاكيد والافيد واما كلف الام النقيض على ان
 السالبة

الاكتمال دأمة مطلقة والعامة عرقية عامة ولخاصة عرقية
 عامة لا دأمة اي مقيدة ببلاد ائاما في البعض اي عرقية عامة كلية
 ومطلقة عامة جزئية ولا عكس للبواقي لخلاف العكس فيها في اخضاها
 وجه الوقتية فلا ينكسر اعلم بالام لا لانه لا زام الا حصلا لا زام الا لازم الشيء
 لازم له وبين هذه العكس في المطولات بالخلف وهو ضم نقبض العكس
 او جزئه الى الاصل او جزئه ليشج محالا وهو سلب الشيء عن نفسه فيصنف
 العكس لا محالة وبالعكس وهو ان يعكس نقبض العكس او جزئه ليحصل
 ما يناه في الاصل فيصنف العكس اذا اصل صادف وبالاقتراض
 هو ان يقرض ذات الموضوع شيئا معيناً ويجل كل واحد من وصف الموضوع
 والمحو عليه لينضج مفهوم العكس وهو في الموجبات والسواب المكنة فقط
 وحققنا الثلاثة في الشرح فصل عكس النقيض كفة وعرفا بتدليل
 نقبض الطرفين مع بقا الصدق والكيف عرفا والكم ايضا لانه عند
 المتقدمين والمحققين اي لذات الاصل فنعكس نقبض كل انشا حيوان
 كل لا حيوان لا انشا وقد يطلق لغة وعرفا على نقبض القضية لخاصة
 من التبديل وعند المتأخرين جعل نقبض الثاني اولاً وعين الاول ثانياً
 مع موافقة الصدق ومحالفة الكيف فنعكس نقبض كل انشا حيوان ح
 لا شيء من لا حيوان بانثا وحكم الموجبات هنا على الاصطلاح حين
 مثل حكم السواب في العكس المستوي وبالعكس اي حكم السواب
 ههنا حكم الموجبات في المستوي اي بحسب الكم والكيف والجهة تذكر اربا
 الذي اذا لا يفهمه الغير وبين هذا بالخلف فقط لا بالعكس والاقتراض
 ولا فرغ من مبادئ التصديقات شرع في مقاصد صا فقال فصل

انما خلق العكس لاختصاصه بالانسان
 لا لاختصاصه بالحيوان
 فلو كان العكس
 لا لاختصاصه بالانسان
 لا لاختصاصه بالحيوان

تصديق ما ينصف المحقق
 بالموضوع

العكس

القياس هذا هو المقصد الاقصى والمطلب الاعلى من المنطق وجميع ما تقدم
 مقدمة له في الحقيقة ولذا يبتنوه في آخر الكتاب وهو لغة اجراء حكم المعلوم في
 المجهول المشار كنهها فيه واصطلاحا قول اي مركب عقلي حقيقة ويطلق على
 لفظه مجازا او لما يلا حظ فيه معنى الاشتقاق قال مؤلف من قضايا المراد
 ما فوق الواحد على طريق عموم المجاز ليدخل القياس الجزء المركب من قضيتين
 وهو الغالب استعمالا يلزمه اي القول المؤلف منها علاوبا او عقليا لا
 توليديا ولا اعداديا فالهبة جزء منه فيخرج الدليل الاصولا لانه ما يمكن
 التوصل به في النظرية وفي احوالها الى مطلوب خبري والى العلم به فانه مغر
 في الشهور ومغرا او مقدمات متفرقة او مترتبة والهبة خارجة
 التحقيق والتمثيل الذي تسميه الفقهاء قياسا لانه يشتمل على بيان مشاركة
 جزئي لآخر في علمه لكم ليثبت فيه وهو قطع ان الشاكة والعلية قطعتين
 وظنه ان ظنيين والاستقراء لانه ما يشتمل على الحكم على الجزئيات لاثبات
 الحكم على الكل وهو قطع ان الاستقراء قطعي وظنه ان ظنيا فان الهبة
 غير معتبرة فيها ايضا وقد يرجعان الى الافتراض فيوجد الخلل في كبرى ثاني
 الاول وصغرى ثاني الثاني قال في المواقف الاستدلال بحال الجزئي وليس كذلك
 بالعكس استقراء وبحال الجزئي على حال الجزئي ثم قال في قول هذا من غير ارجاع
 جميع الاقيسة الى الشكل الاول من الافتراض الى كما هو عادة بعض
 الكل والافلا يضح ثقل من لذاته فيخرج ما يلزمه خصوص مادة كالمساواة
 في الاستثنائي اول اجل واسطة مقدمة عرقية اما اجنبية اي غير لازمة من
 المقدمتين لكن صادقة كساوي مساوي الشيء مساولة كما في قياس
 المساواة وهو ما اتفق من مقدمتين فصاعدا متعلق بحول الاول مما هو

قطعا او ظنا صح

استدلال على التمثيل

الكل
 على الذي
 في الاستثنائي
 في الاستثنائي

الاخرى كاذبة كنصف نصف الشيء نصفه وما غير اجنبية اي لازمة
 منها صادقة دائمة كافي القياس المتيقن بعكس نقبض احدهما هذا
 قيل يلزمه ثلاثة يخرج ما على البرهان والتعريف الشامل عندهم اقول يكون عنه
 آخر وعند كل ما يلزم من العلم به العلم بشيء اخر الزوم بمقتضى الاقتضاء
 اعم قول يقال له النتيجة والطلب والدعوى اي يلزم مطابقة حكمه للواقع
 لا يتقوله ولا تلفظه كما في ضرب الشكر الرابع اخرى مغاير لكل من القديسين
 والا لكان هذيانا او مصادرة على المطلوب وهو جعل القديسين او هويتهما
 عين النتيجة بتغيير ما يقع الالتباس ومنها كون النتيجة واحدة مقدرة
 متضاهيتين ومنها توقف العلم بالمقدمتين او احدهما على العلم بالنتيجة
 فالختم باطلا لشماليها على الدور البطل وهو مشروع في تقسيمه او يجب
 الصورة والهيئة الى قسمين اقتراني ان لم يذكر النتيجة ولا تقيدها بالنتيجة
 بالفعل نحو كبر بدعة ضلالة وكبر ضلالة في التار فكل الجواب بدعة في
 التار سمى به لا قتران الحدود الثلاثة فيه وموضوعها اي النتيجة فيه
 اي الاقتراني يستعمل هذا اصغر ومجولة الكبر والمكبر بين المقدمتين او
 اوسط والهيئة الحاصلة منهما ومن الحدود الثلاثة شكلا ما خفي
 من الشكل الذي هو الهيئة الحاصلة من احاطة حد واحد و حد بالحدود
 الثلاثة الطول والعرض والعق واستثنى ان ذكر احدهما في البعض
 اي بمادته و هيئة فقط لا ببنية لانها اخبارية في النتيجة تقييدية في
 القياس نحو كذا كانت الشمس طالعة فالتأني كذا الشمس طالعة فالتأني
 موجود او كذا التأني ليس بموجود فالتأني بطلان في بطلان في بطلان في بطلان
 على ادان الاستثناء اعني لكن قايده مراد في النقطه واقتران كل منهما من

وقد عرفت
 بدت في
 احدى نفسيه عن النتيجة

اقتراني

الاقتراني

من الاقتراني والاستثنائي مركب من مقدمتين وبسته قايما مقرا الا على صورة
 لاشتماله على الحد الاصغر دائما والثانية كبرى لاشتماله على الحد الاكبر دائما
 في الاقتراني ولذا قالوا المقدمة الواحدة ان شملت على موضوع المطلق
 فصفى كبرىها مطوية وان على محمول فكبرى صغرىها مطوية وان لم
 يشتمل على شيء منهما فالقياس مركب كقولنا في اثبات العالم له مؤثر لان
 كل متغير حادث والا على مقدمة شرطية لاشتمالها على اداة الشرط في
 الثانية لشماليته لاشتمالها على اداة الاستثناء في الاستثنائي ثم الاقتراني
 بحسب الهيئة اربعة اشكال لان الحد الاوسط ان كان مجعولا في الصغرى وموضوعا
 في الكبرى فالشكل الاول كما مر وان عكسه اي موضوعا
 في الصغرى ومجعولا في الكبرى فالرابع اي موضوعا في الصغرى ومجعولا
 في الكبرى ككل نبي امين وكل رسول نبي فبعض الامين رسول وان كان مجعولا
 فيها فالثاني نحو كل سنة نور ولا شيء من البدعة بنور فلا شيء من
 السنة ببدعة وان كان موضوعا فيها فالثالث نحو كل نبي صالح في
 صالح فبعض الصادق صالح ولا بد ان يدعى بالقياس من معرفة
 ثلاثة اشياء في كل واحد منها وكذا في الاستثنائي حتى لا يغلط في
 ترتيب الاقيسة واخراج النتائج اما الشكل الاول فشرطه بحسب الكيف
 ايجاب الصغرى اي الصرف اذا نتاج المدعولة بخصوص المادة و
 بحسب الهيئة فعليه اي لا إمكانها عامة او خاصة وبحسب الكم كونه
 الكبرى فضرورية النتيجة بحسب الكم والكيف اربعة اذ المجموع في كل شكل
 بحسب الهيئة عشر حاصلة من ضرب اربعة فيسقط الاثنى عشر منه
 بالشرطين وينتج الطالب اربعة اي المحصولات الاربعة فالاول

وكان

جك جك جك والثاني **جك سك فسك** والثالث **جز جك جز** و
 الرابع **جز سك فسك** **فسر** ليم اشارة الى الموجبة والكاف الى الكمية
 والبن الى السالبة والزاي الى الجزئية والفاء الى التفرع النتيجة لا
 وهو واراد على النظم الطيع ويين الانتاج واما ضروية النتيجة كج
 للجهة فثلثمائة وثلاثة وعشرون اذ المجموع في كل شكل جسيها ثلثمائة و
 واحد وستون حاصلة من ضرب تسعة عشرة في تسعة عشر فقط
 الثمانية والثلثون من الاول بشرط فعلية الصفري **ثم اعلم** ان النتيجة
 تتبع اختي المقدمتين كما وكيف اكا رايت وجهها فالنتيجة في الاول
 كالكبرى ان كانت الكبرى غير المشروطتين والعرضيتين والافكا الصفري
 عذو فامنها قيد الاضروية والادوام والضرورة المخصوصة بالصفري
 ان كانت احدي العامين وبعد ضم الادوام ان كانت احدي العامين
 واما لم يبين ضروية بحسبها في المتن لقلة استعمالها خصوصاً وهذا
 الزمان واما الشكل الثاني فشرطه بحسب اختلاف المقدمتين
 بالاجاب والسلب وبحسب الكم كلية الكبرى فضرورية النتيجة اربعة
 وينتج السالبتين لا الموجبتين **الاول جك جك سك فسك** **والثاني سك**
جك فسك **والثالث جز سك فسك** **والرابع سز جك فسك** ولما يكن
 بين الانتاج بيتنوم بالخلف في الاربعة بان يؤخذ نقيض النتيجة ويجعل
 صفري ويجعل كبرى الاصل كبرى فينتظم فيكس من الشكل الاول ينتج
 لما ينفي الصفري ويرد الضرب الاول والثالث الى الشكل الاول بعكس
 الكبرى والثاني اليه بعكس الصفري والترتيب ثم النتيجة ولما كان استعمالها
 بحسب الجهة قليلا جدا لم يبين شرطه وضربه بحسبها واما الثالث

كل ما يشترطه ان يكون من مجموع من
 قد ذكر في من الاربعة عشر فلو
 لم يفسر في كل واحد بعينه
 فيكون في كل واحد بعينه
 فيكون في كل واحد بعينه

فشرطه اجاب الصفري وكلية احدهما اي المقدمتين فضرورية النتيجة
 وينتج الجزئيتين لا الكليتين **الاول جك جك جز جز** **والثاني جك سك**
فسر **والثالث جز جك جز جز** **والرابع جز سك فسك** **والخامس جز جز**
جز جز **والسادس جز سك فسك** ويتبين بالخلف في الستة بان يؤخذ
 نقيض النتيجة ويجعل كبرى ويجعل صفري الاصل صفري لينتظم فيكس من الشكل
 الاول منتج لما بنا في الكبرى ويرد الاربعة الاول الى الاول بعكس الصفري
 ولما يس بعكس الكبرى ثم الترتيب ثم النتيجة واما الرابع فشرطه احد
 الامر من اجاب المقدمتين مع كلية الصفري او اختلافا مع كلية احده
 فضرورية النتيجة ثمانية عند المتأخرين والمحققين وينتج الجزئيتين لا
 الكليتين **الافزبة الثالث وهو سك جك** فانه ينتج **سك الاول جك جك**
جز جز **والثاني جك جز جز** **والثالث جك جز جز** **والرابع جك سك فسك** **والخامس**
جز سك فسك **والسادس سز جك فسك** **والسابع جز سك فسك** **والثالث**
سك جز فسك وعند المتقدمين ضرورية النتيجة هي الستة الاول ويتبين
 بالخلف في الستة الاول في الاوليين كما في الشكل الثالث وفي الثلاثة كما في
 ثامن ثل وثمة الثلاثة الاول والثاني من الاول بعكس الترتيب ثم النتيجة
 والرابع والثاني بعكس المقدمتين والسادس الى الشكل الثاني بعكس الصفري
 والسابع الى الثالث بعكس الكبرى ثامن ثلث الاقتراني بشرع في تقيمه
 ثانيا بحسب التركيب الى قسمين **حيث ان تركيب من قضيتين حليتين**
 ينتج حلية دائما كما مر وشرطي ان تركيب من شرطيتين او حلية
 وشرطية وينتج حلية دائما الا فيكس القسم الذي ينتج حلية ايضا وهو ما
 تف من منفصلة وحلية بعد اجزاء الانفصال وكانت نتائج الثالث

من المقدم والثاني ينتج نقيض الآخر وبالعكس كون الانفصال والعناد بين
غيرهما ونقيضيهما نحو داء العدد اما زوج واما فرد لكنه زوج فليس
بفرد او لكنه فرد فليس بزوج او لكنه ليس بزوج فهو فرد او لكنه ليس بفرد فهو زوج
وان مانعة لجمع فاشنان واستثناء عين كل ينتج نقيض الآخر فقط كون
العناد بين عينيهما فقط نحو الشئ اما حجر واما شجر لكنه حجر فليس شجر
او لكنه شجر فليس حجر وان مانعة لخلو فاشنان ايضا واستثناء نقيض
كل ينتج عين الآخر كون العناد بين نقيضيهما فقط نحو الشئ اما لا
حجر واما لا شجر فليس حجر لكنه حجر فليس بشجر او لكنه شجر فليس بحجر ثم اعلم
ان هذه الشروط لا تلازم فلا تغفل ثم الاستثنائي شروع في تقييده
ثانيا بحجب التركيب ايضا الى قسمين متصليين ان كانت المقدمة الشرطية
متصلة ومنفصلة ان منفصلة والمتصلة المستثنى فيه النقيض مع بيان
بطلانه اي النقيض وان كان بدريهتا واطلاقه عليه بدونه مجازي تحقيق
اي المجموع بكم القياس الخلف بالضم لا شئ له على بطلان النقيض وبالفصح لا شئ
المطلوب من خلفه ومقابلته المستقيم ولذا قالوا مرجعه الى اقتراني و
واستثنائي او الى استثنائيين وعرفوه بانه ما يقصده اثبات المطلق
بابطلان نقيضه مثل المير للاول بقوله لو لم يكن المطلوب حقا كان محال
واقعا لكن وقوع المحال باطل اما الملازمة فلا بد لو لم يكن المطلوب حقا
لكان نقيضه حقا ولو كان نقيضه حقا كان محال واقعا لكن وقوع المحال
بط فعدم كون المطابقا بطلا واما بطلان اللازم فبدريه والثاني بقوله لو لم
يكن المطابقا كان نقيضه حقا لكن كون نقيضه حقا بطل فعدم كون المطابقا
حقا بطلا اما الملازمة فبدريه واما بطلان اللازم فانه لو كان نقيضه حقا

كان محال

كان محال واقعا لكن وقوع المحال بطلا والملازمة وبطلان بدريه بيان
السود مرجعه الى الاول ومثله في شرح الشمس بقوله لو لم يتحقق المط
لتحقق نقيضه ولو تحقق نقيضه لتحقق محال لكن تحقق المحال لم يتحقق
فنقيض المط لم يتحقق فالمطلوب متحقق ثم القياس مطلقا اي اقترانيا
او استثنائيا ان تركيب من مقدمات اي ثلاثة فصاعدا يسمى قياسا
مركبا فان صرح بنتيجة المقدماتين وضم ثالثه الى النتيجة وهكذا الى ان
يحصل المط فوصول النتائج ولا اي وان لم يصحح بل كان لها نتيجة وحده
لفظا ففصولها اي النتائج واعلم انه لا يصحح الى المركب الا اذا كان
القياس المفرد المنتج للمط يحتاج مقدماه او احدهما الى كسيتين
المفرد آخر مفرد ثم المركب قد يكون مركبا من اقتراني واستثنائي اما
مثال الاقتراني فظاهر واما الاستثنائي المركب الموصول النتائج في اثبات
الارض مضئ فان يقال لانه كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن
الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما كان النهار موجودا فالارض مضئ
لكن النهار موجود ينتج فالارض مضئ والمفصول النتائج في اثباتها
فان يقال لانه كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة
وكلما كان النهار موجودا فالارض مضئ لكن النهار موجود ينتج
فالارض مضئ ومثال المركب من اقتراني واستثنائي موصول النتائج
في اثبات هذا منتفعا فان يقال كلما كان متحركا بالارادة فهو حيوان
لكنه متحرك بالارادة فهو حيوان وكل حيوان متحرك ينتج هذا منتفعا
ومفصول النتائج في اثباتها بجذف فهو حيوان بعد قوله لكنه متحرك
بالارادة هذا كله بحسب الصورة واما القياس مطلقا الى المادتين

لانه برهان ان تركيب من يقينيات كلها لانناج اليقين وهو قسم الى قسمين
بمعنى العلة في نفس الامر ان كان الاوسط علة للنتيجة في الذهن والخارج نحو
العالم ممكن وكل ممكن محتاج الى التوفر في العالم محتاج الى التوفر في واقع من
الان بمعية الثبوت في العقل ان في الذهن فقط كخز يداننا وكل انشا
ناطق فزيد ناطق وبطلنا طوعا غيره من الثلاثة الآتية مجازا وقيل
حقيقة واعلم ان القضية اليقينية ما تفيد اليقين وهو اعتقاد جازم
مطابق ثابت واصولها ستة وهو **الاول** وهو قضايا يحكم العقل بها
بحكم تصور طرفيها نحو الكل اعظم من الجزء **والثاني** وهو قضايا
يحكم العقل بها بواسطة الحسن الظاهر وهو الحس نحو السمع فوقنا
او الباطن وهو الوجدان نحو لنا جوع وعطش **والثالث** وهو القضايا
يحكم العقل بها بتجربات متكررة لليقين نحو السكين يقطع **والرابع**
وهو قضايا يحكم العقل بها بسماعنا من قوم لا يجوز توافقهم على الكذب
ومصادقهم وقع العلم من غير شبهة نحو البغداد موجود **والخامس**
وهو قضايا يحكم العقل بها بحدس قوي من النقيض للعلم وهو سرعة
الاستقالات من المبادئ الى الطالب كالاستقالات النعم من الفاظ الى معانيها
وهذه الثلاثة ليست حجة على الغير **وقضايا** **السادس** وهو قضايا
يحكم العقل بها بواسطة قياس لا يغيب وسطه عن الذهن عند حضور
طرفيها نحو الاربعة زوج اي لا نقسمها بعنسا وبين وفروعها النظرية
المنتهية الى احدها فالاصل ان العقل فيها اتمالا يحتاج الى شيء او الى
واحد منها **واما** غير اليقينية فستة ايضا **المنظومات** عند
المدعى **والمقبولات** ممن يعتقد انه لا يكذب **والشهورات** بين جميع

الناس واكثرهم **والسابعة** عند الحكماء او عند اهل صناعة **والخيل** اي قضاياها
اذ اوردت على النفس اثرت فيها تاثيرا عجيبا من قبض وبسط بسبب **الغضب**
او الغيرة او غيرها نحو الدنيا جيفة وطالبها كلاب **والثامنة** الكاذبة **والشبهات**
اي الكاذبات الشبهات بالاوليات او المشهورات كقضايا المحرمين ثم لاكتساب
في الخلة الاولى الى اوصافها فلا مانع من ان تكون واحدة من اليقينية
في نفس الامر وكاذبة وانما اطبت لانها لازمة للمحقق والمدقق لان معرفة
انواع القياس بحسب المادة تتوقف على معرفتها وخطايتها وبسبب امارتها انه
ان تركيب من طينك كلها او بعضها او مقبولا كقولك لانناج الظن **والثاني**
لما نفع للخلق وجدل ان تركيب من مشهورات صرفة او مسلمات كذلك
اي من الخضم لدفعه والزامه واقناع من هو قاصر عن فهم البرهان فكل جوابا
وسؤال ينبغي على الامر المحقق في الواقع فتخفيفه وعلى السامع في الجدو
الذاتي وشعر ان تركيب من محيلا صرفة لانفعال النفس تبصرا او
او ترغيبا او ترهيبا كما يفعل الوعاظ ومغالطة وبسبب سفسطة
وشاغبة وقيل التركيب من الشبهات بالاوليات سفسطة ومن الشبهات
بالمشهورات مشاغبة والمغالطة اعم ويقرب الخلة ببيان النسبة ايضا
وهو قيل فاسد صورة بان لم يوجد فيه بشرط القياس او مادة بان
كان بعض مقدماته او كلها كاذبة وهمية او شبيهة بالصادقة وبان
اشتمل على المضادة على المطلوب او على اشتباه العارض بالمرضى اي
اشتباه مفهوم الشيء بما صدق به عليه وعرضه الا احتراز عنه كالسحر و
اسكات الخضم المعاند وتقليطه **خاتمة** لان تمام الجوانب القياس ما خوز من
شرح مختصر المنتهى لابن الحاجب اعلم صدرها بها لكونها مما يجب

والمراد

ان يتم بها انه لا بد من برهان يدرك بالتحقيق والتدقيق والقانون
 من معرفة رد الالفية بعضها الى بعض بحيث يكون نتيجة الرد واليه
 واحد يحصل الاطمينان والعلم بطرق متعددة اما رد الاشكال الثلاثة الى
 الاول فقد بينا ولعدم الاحتياج الى ردها اليه غالبا لم نذكرها في المتن
 واما رد الاستثنائي متصليا او منفصلا الى الاقتراضي حمليا او شرطيا
 اذا كان المقدم والتالي في المقدمة الشرطية مشاركين في الموضوع
 فان يجعل الاستثنائية صفري وحمل محمول المطاع على محمول الاستثنائية كبرى
 مثال رد الاستثنائي المتصلة المستثنى فيه العين اليه في قولنا ان كان
 هذا انسانا كان حيوانا لكنه انسانا فهو حيوان ان يقال هذا انسانا وكل
 انسانا حيوانا فهذا حيوان ورد المتصلة المستثنى فيه النقيض اليه في قولنا
 ان كان هذا انسانا كان حيوانا لكنه ليس بحيوان فهذا ليس بحيوان فهذا
 ليس بشئ ان يقال هذا اجماد ولا شئ من الجاد باننا في هذا اليباش
 ومثال رد المنفصلة المستثنى فيه العين اليه في قولنا العدد اما زوج واما فرد
 لكنه زوج فليس بفرد ان يقال هذا زوج وكل زوج ليس بفرد فهذا ليس بفرد ورد
 المنفصلة المستثنى فيه النقيض اليه في قولنا العدد اما زوج واما فرد لكنه ليس
 بزواج فهذا فرد ان يقال هذا لا زوج وكل لا زوج فرد فهذا فرد وان لم يكونا
 مشاركين في الموضوع فرد المتصلة المستثنى فيه العين اليه الى الاقتراضي
 فان جعل على التالي او على مقدمه لازم للمقدم الموجود بانه موجود و
 يجعل كبرى كقولنا في ان كانت الشمس طالعة فالتها موجود لكن الشمس طالعة
 فالتها موجود ووجود التها لازم لطلوع الشمس الموجود وكل ما هو لازم
 لطلوع الشمس الموجود فهو موجود ورد المتصلة المستثنى فيه النقيض اليه

بانه لازم للمقدم الموجود ويجعل صفري
 ويجعل على ما ههنا صحيح

يجعل صفري
 ويجعل على ما ههنا صحيح

فان

فهو مستثنى

فان جعل على المقدم بانه ملزوم للتالي وهو معدوم ويجعل صفري ويجعل على ما هو
 ملزوم للتالي المعدوم بانه معدوم ويجعل كبرى كقولنا في ان كانت الشمس طالعة
 فالتها موجود لكن التها ليس موجودا فالتها ليست بطالعة طلوع الشمس
 ملزوم لوجود التها وهو مستثنى وكل ما هو ملزوم لوجود التها المستثنى
 فطلوع الشمس مستثنى ورد المنفصلة المستثنى فيه العين اليه فان جعل على الآخر
 بانه منافي لعدله الموجود ويجعل صفري ويجعل على ما هو منافي لعدله
 الموجود بانه ليس بموجود ويجعل كبرى كقولنا في امان ان يكون الشمس طالعة
 واما ان يكون الليل موجودا لكن الشمس طالعة فالليل ليس بموجود وجود
 الليل منافي لطلوع الشمس الموجود وكل ما هو منافي لطلوع الشمس الموجود
 فهو ليس بموجود فالليل ليس بموجود ورد المنفصلة المستثنى فيه النقيض
 اليه فان جعل على نقيض الاخر بانه منافي للنقيض المحقق لعدله فيجعل صفري
 ويجعل على ما هو منافي للنقيض المحقق بانه ليس بمحقق ويجعل كبرى كقولنا
 في امان ان يكون الشمس طالعة واما ان يكون الليل موجودا لكن الشمس ليست
 بطالعة فالليل موجودا عدم الليل منافي لعدم طلوع الشمس المحقق اي
 ذلك العدم وكل ما هو منافي لعدم طلوع الشمس المحقق فهو ليس بمحقق
 فعدم الليل ليس بمحقق وقد يغير بعض العبارات في هذا الباب الى ما هو
 احضرنه مما يؤدي مؤداه ولا يخفى ذلك على الزكي واما رد الاقتراضي
 الى الاستثنائي المتصلة فان جعل ثبوت الحد الاوسط لموضوع المطلوب
 مقدما والمطلوب تاليا ويستثنى عين المقدم لينتج عين التالي وهذا
 مطرد كقولنا في هذا حيوان لانه انسانا وكل انسانا حيوانا فهذا
 حيوان ان كان هذا انسانا فهو حيوان لكنه انسانا فهذا حيوان

يجعل
 ح

وقد يستثنى فيه نقيض التالي لينتج نقيض المقدم اذا كانت النسخة الصغرى
 موجوبة معدولة للحوادث كقولنا في هذا الانسان لانه لا حيوان وكل حيوان
 لا انسان فهذا الانسان ان كان هذا انسانا كان حيوانا لكنه ليس بحيوان
 فليكن انسانا والى الاستثنائي المنفصل فان يرد بين الحد الاوسط وبين متناه
 اي نقيض الحد الاكبر ويستثنى عين الاوسط وهذا مظهر ايضا كقولنا في
 الانسان زوج وكل زوج ليس بفرد فمتى الزوج الذي هو الاوسط انما هو
 الفرد فالانسان ليس بفرد الانسان اما زوج واما فرد لكنه زوج فليس
 بفرد واما رد المتصل المستثنى فيه العين الى المنفصل فان يرد بين عين
 المقدم ونقيض التالي ثم يستثنى عين المقدم كقولنا في ان كان هذا
 انسانا كان حيوانا لكنه انسانا فهذا حيوان هذا اما حيوان انسان
 واما ليس بحيوان لكنه انسانا فهذا حيوان ورد المتصل المستثنى فيه
 النقيض اليه فان يرد بين عين المقدم ونقيض التالي ثم يستثنى
 نقيض التالي كقولنا في ان كان هذا انسانا كان حيوانا لكنه ليس بحيوان
 فليكن انسانا هذا اما انسانا واما ليس بحيوان لكنه ليس بحيوان فليكن انسانا
 واما رد المتصل المستثنى فيه العين الى المتصل فان يجعل الجز الذي
 استثنى عنه مقدما ويجعل نقيض الاخر تاليا ثم يستثنى عين المقدم
 كقولنا هذا العدد اما زوج واما فرد لكنه زوج فليس بفرد ان كان العدد
 زوجا لم يكن فردا لكنه زوج فليس بفرد ورد المتصل المستثنى فيه
 النقيض اليه فان يجعل نقيض الجز الذي استثنى نقيضه مقدما ويجعل
 عين الاخر تاليا ثم يستثنى عين المقدم كقولنا في هذا العدد اما
 زوج واما فرد لكنه ليس بزوج فهو فرد ان لم يكن هذا العدد زوجا فهو

فرد لكنه ليس بزوج فهو فرد والله اعلم الحمد لله على الكتاب والصلوة على
 رسولنا محمد عليه السلام وعلى آله وسائر اهل بيته واصحابه كبراهم الفخام
 لقد بينت في هذا المتن والشرح جميع القواعد اللازمة المتداولة بين الفحول
 وتخصت فيهما وحوادثها غالب القواعد اللازمة في المعاني والاصول
 فان ضبطها واستعملتها فتستغنى عن كثير كتب تدرست في الفحول
 والافلا فائدة في كثرة القراءة والاجتهاد والتطوير وقد فرغت من
 تأليفها سنة الف ومائة واثنين وخمسين في ليلة اول رجب المرجب
 بمصر يوسف عليه السلام اللهم اختمنا على الايمان والاسلام بحجة
 سيد الانام امين ثم هذا من المتن والشرح في يد العبد
 الضعيف الى رحمة ربه القوي عثمان بن احمد بن عبد الله
 العلاني في قصبة البركة كتب في قصبة البركة في مدرسة اولى
 جامع في شهر ذي الحجة في يوم الاحد غفر الله له
 ولوالديه ولاستار به ولن دعالهم امين
 بحجة حبيب رب العالمين
 سنة ستين ومائة والف
 اللهم اختمنا بالايمان
 والاسلام آمين
 ختام

